

ولذلك فإن الانتقال إلى ممارسات جديدة في تخطيط المدن لا يمكن أن يأتي، من التغييرات الفعالة أو القانونية وحدها، بل سيتطلب تمزيقاً على الأقل، إن لم يكن ثلاثة: – كسر جهاز القطاعية من الناحية الذرائعية من خلال إعادة تشكيل السلسلة المنطقية للخطط المتداخلة والهرمية للانتقال إلى سجل الإلزام ما تبقى للحظة ترتيب مفعول "الإعلان". – انهيار المفاهيم السلطوية للدولة (الديمقراطية، دون إمكانية عقوبة.